الاستعمار السّياسيّ:
الإدارة الفرنسيّة في سورية

غنوة ناصر[1]

ملخّص

يلقي هذا البحث الضّوء على أحوال سورية زمن الاحتلال الفرنسيّ، وما هي الطّرائق، والأساليب الّتي أدارت فيها فرنسا هذه البلاد، وهل كانت هذه الإدارة ناجحة، وكيف كانت ردّة فعل السّوريّين على الإجراءات الفرنسيّة المتّبعة، وكيف تعاملت فرنسا مع المقاومة السّوريّة، وما هي أحول الاقتصاد السّوري في فترة الانتداب، ولماذا شعر السوريّون بثقل الانتداب عليهم. وينقسم هذا البحث إلى مقدّمة، وعناوين فرعيّة تنتهي بخاتمة متضمّنة أهمّ النّتائج.

كلمات مفتاحيّة: سورية، فرنسا، الانتداب الفرنسيّ، الكتلة الوطنيّة، المندوب السّاميّ، الحكومة السّوريّة، المستشارين الفرنسيّين.

مقدّمة

شهدت سورية هذا البلد الشّرق أوسطي تاريخًا طويلاً، ومعقّدًا يعود إلى العصور القديمة، وكانت موطنًا لبعض أقدم الحضارات في العالم. في وقت لاحق، ونظرًا لأهميّتها شكّلت جزءًا من اهتمام الإمبراطوريّة الفارسيّة، والرّومانيّة بهدف السّيطرة عليها، وحكمها العرب في القرن السّابع، ومنذ ذلك الحين، بدأت تحكمها سلالات، وقوى مختلفة، بما في ذلك العثمانيّون، والفرنسيّون.

---

١. مدرسة تاريخ أسبانيا الحديث قسم التاريخ، جامعة دمشق، حائزة على شهادة دكتوراه تاريخ أسبانيا الحيث جامعة اشبيليا.

تعدّ فترة الانتداب الفرنسيّ على سورية على الرّغم من قصر مدّتها الزّمنيّة فترة على غاية من الأهميّة، إذ إنّها تأتي بعد مرحلة تاريخيّة طويلة من السّيطرة العثمانيّة، وقد جاءت على خلفيّة متغيّرات دوليّة كبيرة، ومعقّدة وعلى رأسها الحرب العالميّة الأولى، ولقد كان الانتداب الفرنسيّ الّذي امتدّ من عام ١٩٢٠م، وحتّى استقلال سوريا في عام ١٩٤٦م، واحدة من أخطر اللّحظات في تاريخ سوريا لما كان له من تأثير دائم على سياسة البلاد، والمجتمع، حيث يظهر واضحًا في مدى التّأثير الفرنسيّ في شكل التّطوّر الاقتصاديّ، والاجتماعيّ السّوري.

يلقي هذا البحث الضّوء على السّياسة الفرنسيّة في سورية، وشكل الحكم، ومحاولة السّيطرة على كلّ مفاصل الدّولة، وبناها الاقتصاديّة، ومصادر الثّروة، ومحاولة تفتيتها جغرافيًّا، واجتماعيًّا، وكيف كانت ردّة فعل المجتمع، وهل نجح هذا الاستعمار في فرض ما يريد، وكيف تعامل هذا المستعمر مع المتغيّرات الدّاخليّة النّاجمة عن رفض السّوريّين للانتداب، وعملائه.

يتضمّن البحث استخلاص بعض النّتائج، والعبر عن فترة الانتداب الفرنسي الّتي مفادها أنّ الاستعمار هو استعمار مهما تزيّا بأزياء مختلفة، واعتمد أساليب، وطرائق مستحدثة للسّيطرة، والهيمنة، كما أنّ الأرض لأبنائها المتمسّكين بها، وذلك مهما تطاول الزّمن.

أوّلًا: فرض الحكم المباشر (المندوب السّامي)

على الرّغم من أنّ الانتداب على سوريا تأسّس مباشرة بعد الحرب العالميّة الأولى، إلّا أنّ الوثائق، والدّراسات التّاريخيّة تشير الى أنّ الاهتمام الفرنسي ببلاد الشّام يعود إلى زمن بعيد. يمكن القول منذ حملة نابليون بونابرت على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) حيث رأت الإدارة الفرنسيّة فيها منطقة ذات أهمّيّة جيواستراتيجيّة كبيرة، كانت بريطانيا تطمح إليها أيضًا، حيث كانت أساسًا للسّيطرة على الطّريق إلى الهند. ومع الموازنة للوجود الفرنسيّ في مصر أثناء بناء قناة السّويس، كانت التّوتّرات الطّائفيّة بين الدّروز، والموارنة

في جبل لبنان، وأعمال الشّغب قد امتدّت الى دمشق، ممّا خلق الظّروف المناسبة للتّدخّل الفرنسي في بلاد الشّام. ومنذ ذلك الحين، استغلّت فرنسا الوضع الجديد لتعزيز وجودها الاقتصاديّ، والتّجاريّ، وضاعف رجال الأعمال الفرنسيّون استيراد الحرير، خاصّة في المناطق ذات الأغلبيّة المسيحيّة، وطوّرت العديد من الشذركات الفرنسيّة، وأنشأت مؤسّسات تعليميّة، ومتحف المحفوظات في مدارس الشّرق، الّذي أنشئ في عام ١٨٥٦م لدعم مدارس الطّوائف الدّينيّة الكاثوليكيّة الّتي أنشئت في الإمبراطوريّة العثمانيّة[1].

تشير الوثائق والدّراسات التّاريخيّة إلى أنّ الدّول الأوروبيّة كانت تفكّر في احتلال ممتلكات الدّولة العثمانيّة في الشّرق، والمنطقة العربيّة خاصّة، وقد جاءت الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) الّتي كان من نتائجها هزيمة الدّولة العثمانيّة، وفقدانها لممتلكاتها في الولايات العربيّة فرصة تاريخيّة لتحقيق هذه الغاية، وقد تمّ تقسيم المنطقة العربيّة بين فرنسا، وإنكلترا بموجب اتّفاقية **سايكس بيكو**[2] عام ١٩١٦م إلّا أنّ الشّكل الفعليّ للسّيطرة الفرنسيّة على سورية تمّ من خلال مؤتمر سان ريمو المنعقد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٠م إذ اتّخذ مجموعة من القرارات منها انتداب فرنسا على سورية، (الّتي كانت وقتذاك تضمّ لبنان، وكليكية، والأردن، وفلسطين) انتداب انكلترا لفلسطين، وشرق الأردن مع تنفيذ، وعد بلفور، انتداب فرنسا لمقاطعة كليكية[3].

وطبعًا لجأت تلك الحكومات الامبرياليّة لتبديل التّسميات تجنّبًا لسوء السّمعة المتزايد عليها فلم تعد المناطق تسمّى «مستعمرات»، بل «انتدابات» أي: سياسة تضمن تقدّم الشّعوب المتخلّفة الّتي تكرّمت القوى الإمبرياليّة باستلامها[4] وفقًا لنظريّة جلب

1. ÁLVAREZ, Ignacio - ALVARIÑO, Ossorio, la herencia colonial en la siria actual: fracturas sociales e implicaciones políticas, Universidad de Alicante, P.104.

التراث الاستعماري في سوريا اليوم: التصدّعات الاجتماعيّة والتداعيات السياسيّة.

٢. جورج بيكو: أحد قناصل الدولة الفرنسيّة السابقين في مدينة بيروت العربية، مارك سايكس وهو بريطاني مختصّ بالشؤون العربيّة.

٣. المعلم، وليد، سوريا التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، ص٨.

٤. هوبزباوم، إيريك، عصر التطرفات، القرن العشرون الوجيز، ص٨٤.

الدّول المتخلّفة، والتّابعة إلى مستوى عال من الحضارة، وبموجب معاهدة فرساي ١٩١٩، والمادّة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الّذي تأسّس عام ١٩٢٠م قرّرت الدّول المنتصرة توزيع المقاطعات العثمانيّة بحسب الفرضيّات التّالية:

على المستعمرات، والأقاليم الّتي لم تعد تخضع للحكم العثمانيّ، وتسكنها شعوب لا تستطيع إدارة نفسها في ظلّ ظروف دوليّة حديثة صعبة للغاية أن يتمّ إسناد حكمها لتلك الدّول المتقدّمة الّتي، تسطيع بحكم مواردها، وخبرتها، أو موقعها الجغرافيّ تحمّل هذه المسؤوليّة الّتي توافق على قبولها. وهكذا تمارس تلك الدّول هذه الوصاية بصفتهم وكلاء وباسم عصبة الأمم.

يجب أن يختلف طابع الانتداب وفقًا لمرحلة تطوّر الشّعب، والوضع الجغرافيّ للإقليم، وظروفه الاقتصاديّة، والظّروف المماثلة الأخرى.

الشّعوب الّتي وصلت إلى مرحلةٍ من التّطوّر بحيث يمكنها القيام بدورها بوصفها دولاً مستقلّةً معترف بها، ستخضع بصورةٍ مؤقّتةٍ للمساعدة، والنّصح الإداري من قبل الانتداب إلى أن يحين الوقت الّذي تصبح فيه قادرةً على النّهوض وحدها، وتكون رغبات هذه المجتمعاتِ هي العامل الرّئيس في اختيار الدّولةِ المنتدَب، الأمر الّذي لم يتمّ مراعاته في كلا بلاد الشّام والعراق[1].

شرعت فرنسا بتنفيذ بنود مؤتمر سان ريمو على الفور حيث وجه الجنرال غور إنذارًا إلى الحكومة السّورية، والملك فيصل، ويمثّل في طيّاته إذلالاً للحكومة، والملك حيث تضمّن:

١. قبول ورق النّقد السّوري بدلاً من العملات الذّهبيّة.
٢. تأديب المجرمين الّذين أظهروا عداء لفرنسا.
٣. التّصرّف بسكّة حديد رياق ـحلب للنّقليّات العسكريّة الفرنسيّة.

1. ÁLVAREZ, Ignacio - ALVARIÑO, Ossorio, la herencia colonial en la siria actual: fracturas sociales e implicaciones políticas, Universidad de Alicante, P.105.

وبعد جدال ما بين الحكومة الّتي قبلت الانذار، وما بين الرّفض الشّعبيّ العارم الّذي رفض الانصياع للغزاة، قرّرت الحكومة الاستجابة للمطالب الشّعبية، والدّفاع عن البلاد، وفي صباح ٢٤ تمّوز دارت المعركة الفاصلة في موقعة ميسلون بين الجيش الفرنسيّ بقيادة غورو الزّاحف نحو دمشق، ومجموعة من المتطوّعين السّوريّين الّذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف متطوّع، ومعهم بعض المجموعات المنظّمة من الجيش بقيادة وزير الحربيّة السّوري يوسف العظمة الّذي استشهد أثناء المعركة[١].

بدأ الاحتلال الفرنسيّ المباشر لسورية واضحًا، وكانت السّلطة الحقيقيّة في يد المندوب السّامي الّذي هو جنرال عسكري قائد أعلى لجيوش الشّرق، وكذلك حاكم عام يشرّع الأنظمة، والقوانين، وينشرها، وهو المستشار، والمراقب الأعلى للحكومة المنتدب عليها يجمع في قبضتيه السّلطتين التّشريعيّة، والتّنفيذيّة، ممّا يجعله حاكمًا أوحدًا للدّولة المنتدب عليها[٢].

تعدّ هذه السّلطات الواسعة الممنوحة للمندوب السّامي، وعلى الأخصّ الصّفة العسكريّة، والقانون العرفي الممنوح له، أدّى إلى التّعسّف في ممارسة الصّلاحيّات، هذه الأمور مجتمعة جعلت النّفوس كلّها مكبوتة جاهزة للانفجار متى سمحت الظّروف.

حافظت السّلطات الفرنسيّة، طوال فترة الانتداب، على سيطرتها المركزيّة على الأجهزة التّشريعيّة، والتّنفيذيّة، والقضائيّة، «إمّا علنًا، أو من خلال واجهة محلّيّة ضعيفة، وطوّرت نظامًا استبداديًّا يفتقر فيه الشّعب السّوري، إلى أدنى حقّ في تقرير مصيره، فكان تعيين البرلمانيّين، والوزراء، والرّؤساء، وجميع الأجهزة المحلّيّة في الولايات موجودة فقط على الورق حيث كان أعضاء المجلس الفرنسيّين، وعلى رأسهم المفوّض السّامي، يحكمون بشكلٍ فعليٍّ، ويمكن القول إنّه بمبادرة من المندوب تمّ حلّ البرلمانات السّوريّة في فترات غير محدودة، وتعليق الإجراءات الدّستوريّة، والحرّيّات السّياسيّة. «المندوب السّاميّ،

١. سعيد، أمين، تاريخ الاستعمار الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب، ص٣٩١.

٢. عبيد، سلامة، الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) على ضوء وثائق لم تنشر، ص٣٨.

في الواقع، كان يمارس السّيادة الكاملة على جميع أراضي الانتداب، وباسم حكومته».

ثانيًا: تقسيم سورية إلى دويلات على أسس طائفيّة

لم يكد الجنرال غورو يصل إلى سورية، ويحكم قبضته عليها، وعلى مدنها الدّاخليّة حتّى أصدر في ٣ آب ١٩٢٠م قرارًا بفصل الأقضية الأربعة بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا عن سورية، وإنشاء دولة مستقلّة تدعى لبنان الكبير[١].

على الرّغم من أنّ فصل الأقضية الأربعة آنفة الذّكر لا يحمل بعدًا طائفيًّا إلّا أنّنا أوردناه هنا لنبيّن سياسة المستعمر الفرنسيّ المستعجلة لتجزئة البلاد، وإضعافها.

ثمَّ أصدر الجنرال غورو القرار تقسيم سوريا إلى خمس دول تتمتّع بالحكم الذّاتي: العلويّون، والدّروز، وحلب، ودمشق، والإسكندرون، والّتي قام الفرنسيّون بالتّنازل عنها في عام ١٩٣٩م لتركيا مقابل حيادها في الحرب العالميّة الثّانية. ركّزت فرنسا بشكل خاصّ على استغلال الاختلافات الطّائفيّة لخلق توازن جديد للقوى من خلال «إنشاء كيانات ريفيّة مثل الدّولتين العلويّة بحسب قرار رقم ٣١٩ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠م، القاضي بفصل مقاطعة العلويّين عن دمشق، وإنشاء دائرة إداريّة فيها اعتبارًا من أوّل أيلول، والدّولة الدّرزيّة، وأقامت فرنسا روابط مع الأقلّيّات لمواجهة معارضة الأغلبية السّنيّة، وسعى المندوب السّامي إلى تعزيز التّوتّرات بين المجتمعات المحلّيّة، وإظهار الشّعور الواضح «بالخصوصيّة» داخل كلّ مجتمع، أو داخل الدّين الواحد مثل الإسلام، حيث جرت محاولة لتوسيع المسافات بين المجتمعات الإسلاميّة المختلفة، الأكثر تنديدًا للسّلطة، والمندوب، والانتداب، وإنشاء هيئات، ومجالس تشريعيّة خاصّة بها لكلّ منها»[٢].

شكا السّوريّون من هذا الانتداب الّذي رأوه شكلاً جديدًا من أشكال الاحتلال، وكان من الغرابة أن يتّخذ المندوب السّامي قرارات فصل البلاد عن بعضها البعض بحجّة النّزول

---

١. المعلم، وليد، سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، ص١٤٢.

2. GUTIÉRREZ DE TERÁN, Ignacio. Estado y confesión en Oriente Medio: el caso de Siria y Líbano. Religión, taifa y representatividad. Madrid: Cantarabia/ UAM, 2003, P.94.

عند رغبة السّكان، وإنّ هذه القرارات تسهّل تدرّج الشّعوب السّورية نحو الاستقلال، والحرّيّة[١].

أصدر الجنرال غورو القرار رقم ٣١٩ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠م القاضي بفصل مقاطعة العلويّين عن دمشق، وإنشاء دائرة إداريّة فيها اعتبارًا من أوّل أيلول[٢].

كما أصدر قرارات مماثلة بفصل دولة حلب عن دمشق، وكذلك فصل دولة الدّروز عن العاصمة دمشق، وسنورد فيما يلي نصًّا لفصل دولة حلب.

«من القائد كاترو رئيس البعثة الإفرنسيّة إلى دولة رئيس الوزراء دمشق، أتشرّف بأن أحيطكم علمًا بأنّ فخامة الجنرال غورو المندوب السّامي قد اتّخذ بتاريخ أوّل أيلول قرارًا بجعل ولاية حلب حكومة مستقلّة، مركزها حلب، وذلك تنفيذًا لأماني أهالي الولاية، ولوضع حدّ لإدارة مركزيّة تعرقل إدارة حكومة دمشق، وقد ألحق سنجق اسكندرونة بهذه الحكومة الجديدة مع حفظ استقلاله الإداري»[٣٤].

يلاحظ من النّصّ السّابق أنّ المندوب السّامي يعلّل قراراته (تنفيذًا لأماني أهالي الولاية)، ولا يعرف متى طلب منه أهالي الولاية ذلك، وكيف تتحقّق مصالحهم عندما ينفصلون عن الوطن الأمّ.

أثار تقسيم البلاد إلى دويلات طائفيّة، وعرقيّة ثائرة السّوريّين، وذلك لعلمهم الغاية الحقيقيّة، وهي تمزيق الشّمل، وإثارة النّعرات الطّائفيّة بين أبناء الوطن الواحد، أمّا الفرنسيّون فقد استغلّوا هذا التّقسيم لزيادة عدد المستشارين، والموظّفين، حيث عيّن إلى جانب كلّ حكومة أي حكومة سورية بعثة فرنسيّة من المستشارين، وقد عمّت الثّورات أنحاء البلاد، مؤكّدة رفض الشّعب السّوري لسياسة التجزئة، والتّفتيت، وإصرار الشّعب

١. الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) على ضوء وثائق لم تنشر، م.س، ص٢٩.

٢. سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، م.س، ص١٤٤.

٣. الحكيم، حسن، الوثائق التاريخيّة المتعلّقة بالقضيّة السوريّة في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، (١٩١٥-١٩٤٦م)، ص٢٥٣.

٤. يعرج مؤلّف الكتاب في كتابه على كلّ الأوامر الصّادرة عن المندوب السّامي الفرنسي المتعلّقة بإنشاء دويلات، وكنتونات طائفية في سورية، وينقلها عن الجريدة الرّسميّة جريدة العاصمة بأرقامها، وتواريخها، ولم نذكرها جميعها تجنّبًا للإطالة.

على التّضحية بالأرواح، والأموال في سبيل الاستقلال، ورفضه تسخير خيراته لصالح المحتلّ[١].

وأمام هذا الاستياء الشّعبيّ، أعيد النّظر في هذا التّقسيم فأنشئ اتّحاد ثلاثيّ بين دول حلب، ودمشق، والعلويّين دعيت الدّولة السّورية[٢].

ثالثًا: تكليف المستشارين الفرنسيّين بالإشراف على دوائر الحكومة

لا يخفى على الباحثين في التّاريخ أنّ الاستعمار مهما تزيّا بزيّ مختلف؛ فإنّ بعده الاقتصادي يبقى ظاهرًا للعيان، وإنّ نهب الثّروات، واستغلال مقدّرات الشّعوب هو الأساس المحرّك للنّشاط الاستعماري في المناطق المستعمرة، وقد كان السوريّون مدركين لهذه القضيّة منذ اللّحظة الأولى، وقد رفضوا كلّ ما من شأنه أن يهدّد مصالحهم، وثرواتهم، ومصادر عيشهم، ولعلّ أبرز ما كان يستشعره السّوريون هو الممارسات غير المسؤولة للمستشارين الفرنسيّين في مؤسّسات الدّولة، ودوائرها، فقد نقمت البلاد على هؤلاء الموظّفين، وعقليّتهم الاستعماريّة، وعدم كفاءتهم، وسوء استعمال، وظائفهم، وقد تجاوزت هذه النّقمة الموظّفين حتّى وصلت إلى الدّولة الّتي يمثّلونها[٣].

لن نقوم بتعداد أسماء أولئك المستشارين، والمؤسّسات الّتي كانوا يديرونها، فهذا أمر لا يفيد البحث بشيء، وإنّما سنعرج على الآثار السّلبيّة لهذه الإدارة، وكيف دمّرت الإنتاج الفعلي لهذه المؤسّسات، وكيف كان ردّ الفعل عليها.

قسّمت سلطات الانتداب الاستعماريّة دوائر الدّولة السّوريّة إلى قسمين: قسم وضعوا يدهم عليه، وتصرّفوا في شؤونه تحت إشراف، ومراقبة المستشارين المثبتين في جميع الوزارات، وقسم مؤلّف من دوائر الحكومة السوريّة وقد كانت هذه الدّوائر موزّعة على الشّكل التّالي: الماليّة، العدليّة، الأشغال العامّة، المعارف، الآثار، الزّراعة، الجمارك،

---

١. سوريا التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، م.س، ص١٢.

٢. الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) على ضوء وثائق لم تنشر، م.س، ص٣٠.

٣. م.ن، ص٣٨.

الأوقاف، الصحّة[١].

لقد مارس المستعمر الفرنسيّ أبشع أنواع الجشع في إدارته لموارد الدّولة، ومؤسّساتها الاقتصاديّة، ولم يكن ينظر لأيّ شيء إلّا للرّبح المادّي، وقد أدّى هذا الأمر إلى نشوب صراع قويّ بين الشّركات الوطنيّة على الرّغم من عدم حماية السّلطة للصّناعات الوطنيّة، وسلطات الاحتلال، وقد تجلّى ذلك واضحًا عندما حاولت سلطات الانتداب إعطاء حقّ حصريّ لشركة التّبغ للشّركات الفرنسيّة، وقد اعتبرت صحيفة القبس الدّمشقيّة أنّ للسّوريّين الحقّ بإدارة أموالهم[٢].

كان المستشارون الفرنسيّون يمثّلون إدارة الانتداب، وكانوا يدها الطّولى، وعينها في كلّ مؤسّسات الدّولة، وقد كان هؤلاء المستشارون تابعين للحكومة السوريّة ماليًّا، أي: يتقاضون رواتبهم من الحكومة، وإدارة الانتداب هي من يحدّد رواتب أولئك المستشارين، ولم يقف الأمر عند الرّواتب بل تعدّاه إلى حدود الإنفاق على الأسرة، فقد قال الشّهابي ما يلي: «**وكانتا الحكومة تنفق عليه، وعلى أسرته في ذهابه، وإيابه، ويعيّن المستشار بعقد بينه، وبين الحكومة السّوريّة، لكن المفوضيّة العليا هي من كانت تقدّم المستشار إلى الحكومة، وليس لهذه الحكومة رأي في اختياره، وإذا أرادت فسخ العقد، أو عدم تجديده فلا بدّ من موافقة المفوّض السّامي على ذلك، ويكون لكلّ مستشار مكتب فيه ترجمان، ومنشئ، وناسخ على الآلة الكاتبة، وعامل**»[٣].

لقد تمتّع المستشارون الفرنسيّون بسلطة واسعة إلى مرحلة كان بإمكانهم نقض القرارات الصّادرة عن المدير، وقد تزايدت أعدادهم تباعًا داخل مؤسّسات الدّولة فقد بلغ عددهم سنة ١٩٢٦م خمسمائة مستشار[٤].

عند حدوث خلاف بين المستشار، وبين المدير في أيّ مؤسّسة؛ فإنّ الأمر كان يرفع

١. حنا، عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، ح٣، ص٤٣٥.
٢. م.ن، ح٣، ص٤٤٣.
٣. الشهابي، مصطفى، محاضرات في الاستعمار، ح٢، ص١٦١.
٤. أمام هذا العدد الضخم بإمكان القارئ أن يستنتج أن لكلّ مؤسّسة مستشار.

إلى المندوب السّامي الفرنسيّ الّذي كان يبت فيه تبعًا لما يراه المستشار، ممّا يؤكّد بما لا يدع مجالاً للشّكّ بأنّ الحاكم الحقيقيّ للمؤسّسة هو المستشار المعيّن من قبل المندوب السّامي[١].

مارس المستشارون الفرنسيّون أعمالهم بجشع، وتعسّف، ولكن في الظّلّ من دون أن يكون هناك انطباع سائد بأنّهم هم من يقودون، وذلك لكي لا يظهر المستشار بمظهر المتسلّط[٢].

لقد كان للمستشارين دورٌ سلبيٌّ على سير عمل المنشآت الاقتصاديّة، وذلك نظرًا للأموال الضّخمة الّتي كانوا يتقاضونها، ويبذرونها، وربمّا يحتاج هذا الأمر إلى دراسة منفردة لإعطائه حقّه اللاّزم، وإلقاء الضّوء على دورهم الاستعماريّ الهدّام.

رابعًا: التّضييق على الأحزاب ومحاولة السّيطرة عليها

لم يكن دور الاحتلال الفرنسي في المؤسّسات الاقتصاديّة، ومحاولة نهبها، والسّيطرة عليها أقلّ، سوءًا منه في خنق الحرّيّات، ومحاولة السّيطرة على الأحزاب، وتوجيهها، واحتوائها، وربطها في السّياسة الفرنسيّة، وربمّا كان هذا الأمر أكثر ظهورًا من باقي النّشاطات الأخرى، وذلك لارتباطه المباشر بالمجتمع، حيث توقّفت جميع الصّحف السّوريّة عن الصّدور فور دخول القوّات الفرنسيّة دمشق باستثناء صحيفة (فتى العرب) التي رحّبت بالفرنسيّين، وحمّلت حكومة الملك فيصل مسؤوليّة ما حدث[٣].

ويعكس عزوف الصّحف السّوريّة عن الصّدور الحالَ الشّعبيّة غير المرحّبة بالمحتلّ الأجنبيّ.

أصدر الجنرال غورو بعد دخوله دمشق بلاغًا إلى رؤساء تحرير الصّحف، والمجلّات طلب فيه إرسال نسخ عن هذه الصّحف، والمجلّات إلى دائرة الاستخبارات الفرنسيّة

١. درويش، باسل عزيز، الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، ص٤٥.
٢. محاضرات في الاستعمار، م.س، ح٢، ص١٦٢.
٣. سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، م.س، ص١٧٠.

لمراقبتها، وتوجيهها الوجهة الفرنسيّة فكثرت المساحات البيضاء في الصّحف[١].

رغم الضّغوط الّتي مورست على الحرّيّات، إلّا أنّ هناك مجموعة من الأحزاب قد تأسّست في فترة الانتداب الفرنسيّ، وذلك بعد تعيين الجنرال سراي مندوبًا ساميًا حيث حثّ النّاس على توحيد مطالبهم في أحزاب، وهذا لا يعني أنّه لم يكن هناك أحزاب قبل دخول الفرنسيّين، ولكن ضبط النّشاط السّياسيّ في هذه المرحلة يتطلّب تأطير النّاس في أحزاب، فتنادى القادة المحلّيّون في عام ١٩٢٤م إلى تأليف حزب دعي حزب الشّعب برئاسة عبد الرّحمن الشّهبندر[٢].

يجب أن ننوّه إلى شيء مهمّ، وهو أنّ فكرة التّقسيم إلى دولتين (سورية ولبنان) في هذه الفترة لم تكن قد تبلورت، وبالتّالي فقد وقفت سلطات الانتداب بحزم ضدّ كلّ الأحزاب الّتي طالبت بالوحدة بين سورية، ولبنان، أو حتّى عارضت فكرة التّقسيم فقد اعتقل زعيم الحزب القوميّ السّوري أنطون سعادة[٣] هو ومساعديه لبضعة أسابيع عندما رفع مذكرة إلى المندوب السّامي طالب فيها بالوحدة السّوريّة اللّبنانيّة[٤].

ونحن في هذا البحث لن نعمد إلى تواريخ الأحزاب السّوريّة كلّ على انفراد فما يهمّنا هو موقف سلطات الانتداب من هذه الأحزاب، وكيف حاولت إقصاءها لا سيّما الأحزاب ذات التّوجّه الوطنيّ البعيدة عن الفكر التّقسيميّ، ولكن لا بأس بذكر أسماء هذه الأحزاب.

حزب الشّعب: وهو أوّل الأحزاب الّذي أنشِئ في ظلّ الانتداب.

حزب الوحدة: وهو ثاني الأحزاب، وقد ضمّ مجموعة كبيرة من الموظّفين، وقد كان هذا الحزب ميّالاً للتّفاهم مع فرنسا.

---

١. سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، م.س، ص١٧٠.

٢. الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص١٦٤.

٣. هو لبناني نشأ في البرازيل وتلقى قسم من علومه في ألمانيا، دعا إلى إلغاء كل النزعات الانفصاليّة بما في ذلك الحالة السورية اللبنانية.

٤. لونغرينغ، ستيفن همسلي، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٢٨٤.

حزب الاستقلال: وقد تأسّس إبان الحكم الفيصليّ، واستمرّ في فترة الانتداب، وكان معظم أعضائه امتدادًا للفترة الفيصليّة.

الكتلة الوطنيّة: برزت هذه الكتلة بعد انحلال حزب الشّعب عام ١٩٣٠م، ودعوة المندوب السّامي لإجراء انتخابات، وتشكيل مجلس تأسيسيّ.

كما أسلفنا فإنّ ما يهمّنا من هذه الأحزاب هو موقف حكومة الانتداب، ونكولها بكلّ الأقوال، والتّصاريح الّتي أصدرتها سابقًا، فحين جرت انتخابات الجمعيّة التّأسيسيّة عام ١٩٢٨م فازت الكتلة الوطنيّة فوزًا ساحقًا، وحين بدأت الجمعيّة التّأسيسيّة بوضع دستور للبلاد، ثبت لها أنّ فرنسا كانت تريد وضع دستور يطبّق فيه نظام الانتداب على ما فيه من سيطرة لفرنسا، وتجزئة للبلاد فحدث الصّدام بين الطّرفين، وتبيّن للكتلة الوطنيّة أنّ مسايرة المحتل أمر بغير محلّه[١].

عارض المندوب السّاميّ انعقاد الجمعيّة التّأسيسيّة بحجّة وجود ستّ مواد يجب التّفاهم حولها كونها تتناقض مع مبدأ الانتداب، وبدأت السّلطات الفرنسيّة التّنكيل بالوطنيّين، والأحزاب، وعمدت إلى إغلاق مكاتب الحركة الوطنيّة، وغيرها من الأحزاب الوطنيّة الأخرى، وعمّت الاضرابات عموم سورية، واتّسمت بالشّموليّة، والاستمرار حيث دام الإضراب ستّة أسابيع، ولم ينتج من ذلك سوى مزيد من الصّدامات، وسقط الكثير من الجرحى، والقتلى[٢].

لم يكن التّضييق على الأحزاب، والقوى الوطنيّة شيئًا جديدًا على الشّعب السّوري، فقد تبيّن لهم بالممارسات الحقيقيّة لسلطات الانتداب، أنّ كلّ ما فعلته فرنسا من إجراءات، وانتخاب مجالس، وغيرها ليس إلّا شكلاً صوريًّا فهذه المجالس لا تملك أيّ قوّة اتّجاه قرارات التّعطيل، أو التّأجيل الّتي تصدر عن المندوب السّامي الفرنسيّ، وبالتّالي فإنّ هذه المجالس شكليّة لا قيمة لها[٣].

---

١. الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص١٦٩.

٢. الكيالي، عبد الرحمن، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ص٢٨٧.

٣. إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، ص١٨٨.

ويمكن أن نقول إنّ فرنسا في سورية قد واجهت من المقاومة، والصّمود ما لم تكن تتوقّعه، فهي منذ اللّحظة الأولى دخلت دمشق على أثر معركة تكبّدت فيها خسائر فادحة، واستمرّ النّضال المسلّح، والسّياسي جنبًا إلى جنب حتّى حصلت سورية على استقلالها على الرّغم من كلّ ما مارسته سلطات الانتداب من قمع، وملاحقة، وتضييق.

خامسًا: سياسة الامتيازات الفرنسيّة للشّركات الأجنبيّة

تأثّرت سورية بالأزمة الاقتصاديّة الموجودة أصلاً، وذلك نتيجةً طبيعيّةً للحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، وما زاد الطّين بلّة هو وقوع سورية بعد الحرب تحت الانتداب الفرنسيّ، ولعلّ أهمّ الأبعاد السّلبيّة لهذا الانتداب هو البعد الاقتصاديّ.

لا يخفى على الباحثين أنّ فرنسا كانت تنظر باهتمام إلى سورية، وبلاد الشّام منذ بدء الثّورة الصّناعيّة في أوروبا، وما معاهدة ١٥٣٥م[١]، وحملتها على مصر، وبلاد الشّام إلاّ جزءًا من ذلك، وفي بيان صدر عن رئيس الوزراء الفرنسيّ بوانكاريه عام ١٩١٢م «**لست بحاجة إلى القول، بأنّ لنا مصالح تقليديّة في سورية، ولبنان على وجه الخصوص، وإنّنا مصمّمون على حمل الجميع على احترام هذه المصالح**»[٢].

عمدت فرنسا منذ سيطرتها الفعليّة على سورية إلى ربط الاقتصاد السّوريّ بالاقتصاد الفرنسيّ، وذلك بجملة من الإجراءات، بدأتها بالنّقد السّوري، وربطه بالفرنك الفرنسي، وقد أوجدت في سورية شركات أجنبيّة بدل الشّركات الوطنيّة، وجعلت هذه الشّركات ترتبط مباشرة بالعاصمة باريس ممّا سبّب نقصًا كبيرًا في الشّركات الوطنيّة السّوريّة[٣].

وقد قامت سلطات الانتداب بمنح امتيازات لعدّة شركات أجنبيّة، وقد كانت هذه الشّركات تستثمر رؤوس الأموال الفرنسيّة بما يعود بالنّفع الخاصّ على مالكيها[٤]، وليس

١. هي معاهدة وقّعها الملك فرانسوا الأوّل مع السلطان العثماني سليمان القانوني منحت الرعايا الفرنسيّين حرّيّة الملاحة في المياه الإقليميّة للدولة العثمانيّة، وحرّيّة التجارة وتخفيض نسب الجمارك.

٢. فريحات، حكمت عبد الرحيم، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية، ص٢١.

٣. ريان، محمّد رجائي سليم، سياسة الانتداب الفرنسي في سورية، ص١٧١.

٤. من هذه الشركات: شركة الدخان الوطني الريجي، شركة البحر المتوسط، مصرف سورية ولبنان.

على المجتمع السّوريّ، كم أنّ الفرنسيّين لم يفسحوا المجال لقيام صناعات وطنيّة على الرّغم من التّطوّر الصّناعيّ الكبير الموجود في فرنسا، وذلك بهدف نهب خيرات البلاد، وإبقاء اقتصادها رهنًا لاقتصاد الدّولة المستعمرة[١].

لم يستكن السّوريّون لمحاولات ضرب اقتصادهم، وقاوموا بكلّ ما يملكون من وسائل سياسة المستعمر الاقتصاديّة، وقد دلّت العرائض، والبيانات المقدّمة على وعي عالي المستوى لهذا التّهديد الدّاهم، ونذكر هنا على سبيل المثال ما جاء في لائحة المطالب الّتي قدّمها وفد دمشق للجنرال سراي[٢] شارحين فيها عن حال الاقتصاد السّوريّ، وما آل إليه نتيجة السّياسة الفرنسيّة في سورية «**حصلت بعض الشّركات الأجنبيّة ذات الامتياز على امتياز لاستثمار موارد البلاد، ومنعت الحكومات الوطنيّة من فرض رقابتها على هذه الشّركات، وحصرت المفوضيّة العليا لنفسها حقّ منح الامتياز للشّركات الأجنبيّة الجديدة، ولما كانت معاهدة لوزان قد أوجبت تحديد الامتيازات المعطاة للشّركات الأجنبيّة بصورة تلائم مصلحة البلاد الاقتصاديّة، لذا نأمل وضع هذه الشّركات تحت سلطة، ورقابة الحكومة الوطنيّة بموجب نظام خاصّ تضعه هذه الحكومة للاستثمارات الأجنبيّة**»، وقد ذكر في نصّ الوثيقة كلاًّ من خطّ حديد الحجاز، والبنك السّوري، والأوقاف، وكذلك الآثار، والجمارك، وغيرها[٣].

ويبدو إنّ نظام الإشراف الفرنسيّ على هذه الشّركات، وحصر تبعيّتها لسلطات الانتداب كان الإجراء الأكثر خطورة من بين كلّ الإجراءات الأخرى فهو سمح لهذه الشّركات بطريقة، أو بأخرى أن تكون دولة داخل دولة. إذ إنّه ليس من صلاحيّات أحد في الحكومات السّوريّة أن يسأل هذه الشّركات عن أيّ ممارسة تقوم بها، وهو ما يشير إليه النّصّ السّابق صراحة.

---

١. الشريف، منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، ص٢٦١.

٢. مندوب سامي فرنسي عين على سورية بعد فوز الحزب الاشتراكي الفرنسي بالانتخابات، وهذه العريضة طويلة جدًّا أخذنا منها ما يفي بالغرض.

٣. سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، م.س، ص١٦٧.

ولا يخفى هنا الدّور الّذي قام به بعض ضعفاء النّفوس من أعضاء الحكومة، أو من غيرهم من التّجّار بمشاركة هذه الشّركات، وذلك للتّغطية على ممارساتها، ولزيادة الكسب الشّخصيّ[١].

وفي كلّ الأحول فقد تجلّى العامل الاقتصاديّ بوجهه المشؤوم واضحًا للسّوريّين، ومدى تأثيره على مستقبله، ومستقبل بلدهم.

سادسًا: الأثر السّلبيّ للإدارة الفرنسيّة في سورية

حاولت سلطات الانتداب جاهدة أن توضّح للسّوريّين أنّها جاءت إليهم لتنقذهم من ظلم العثمانيّين، وجورهم، ولتأخذ بيدهم إلى الرّقيّ، والحضارة، ولكن هذا الأمر لم يخف على السّوريّين، وقد تبيّن لهم بوقت قصير أنّهم استبدلوا محتلاً بآخر، وربمّا هو الوجه الجديد للنّهب، واحتكار الثّروات، وسرقتها تحت مسمّى الانتداب، فما هي إلاّ فترة قصيرة حتّى عانى السّوريّون الأمرين من الفقر، والفاقة، والمرض، وذلك لجملة من الأسباب نذكر منها غياب الشّباب الّذين استشهدوا في ساحات القتال، وتشريد آلاف العائلات بسبب تهدّم منازلها، هجرة الكثير من أبناء الوطن إلى الخارج[٢].

لم تكن المعاناة المذكورة وليدة الجهل بالإدارة لدى سلطات الانتداب، ولكن كان في الأمر شيئًا مقصودًا، فقد اتّبع الفرنسيّون نظامًا اقتصاديًا استنفد ثروة سورية بما ابتدعه من نفقات زائدة، وعجّل في تشديد الأزمة الاقتصاديّة، وأسرف الفرنسيّون في استخدام المستشارين، والموظفين الفرنسيّين برواتب ضخمة جدًّا، وتعويضات، وحوافز تفوق قدرة الميزانيّة المحلّيّة[٣].

لقد كان للإدارة الفرنسيّة أثرًا سلبيًّا كبيراً، وبخاصّة في المجال الاقتصاديّ، وما ابتدعته من ضرائب لا تخدم الاقتصاد، وفتحت أسواق البلاد أمام البضائع الأجنبيّة الّذي كان لها

١. الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص١١٤.
٢. أبو راس، فؤاد كنج، الانتداب الفرنسي ويوميات الثورة السورية الكبرى، ٢٠٠٣م، ص٣٥٨.
٣. الكاج، نضال، دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي، (١٩٢٠-١٩٤٦م)، ص٤٦.

بالغ الأثر على الصّناعة السّوريّة، وحاربت الشّركات، والتّصنيع الوطنيّ[١].

يمكننا القول أنّ الأثر السّلبيّ للإدارة الفرنسيّة في سورية هو من أكثر الأمور ملاحظة خلال فترة الانتداب، لا سيّما في المجال الاقتصادي، لأنّ أسباب المعيشة تلامس السّكان بشكل مباشر، وهو الأمر الّذي لا يكاد يغفله أيّ دارس للتّاريخ السّوري في هذه الفترة فهذا هو الباحث الاقتصادي منير الشّريف يحلّل أسباب العجز التّجاريّ السّوريّ بقوله: «كانت قضيّة الملكيّة الزّراعيّة في مهبّ الرّيح، ولذا فإنّ الإنتاج الزّراعيّ كان تافهًا، والإنتاج الصّناعيّ كان معدومًا، وهذا ما أكثر من المستورد، وقلّل من المصدر»[٢].

أعاقت السّياسة الفرنسيّة التّنمية الاقتصاديّة بمختلف أشكالها الزّراعيّة، والتّجاريّة، والصّناعيّة، حيث عجّلت سياسة الباب المفتوح بخراب الحرف التّقليديّة، وإضعاف المنتج الوطنيّ السّوريّ، ولم تتّخذ السّلطات الفرنسيّة أيّ إجراء لتلافي هذا الخطر، ولم تتجاوز الإجراءات، والخطط الحيّز النّظريّ[٣].

تحتاج دراسة الأثر السّلبيّ للإدارة الفرنسيّة في سورية إلى بحث متكامل في كلّ جوانبه السّياسيّة، والاقتصاديّة، والمجتمعيّة، ولكن للأسف تجد هناك من يكتب عن الفترة الفرنسيّة في سورية كما لو كانت الفتح المنتظر على الرّغم من كلّ ما وجدناه من سوء هذه الإدارة.

سابعًا: فشل السّياسة الاستعماريّة الفرنسيّة

دخلت فرنسا سورية على خلفيّة الحرب العالميّة الأولى، وخرجت على خلفيّة الحرب العالميّة الثّانية، ولكنّها فيما بين هاتين الحربين لم تستطع ترويض المجتمع السّوريّ، ولا أن تقنعه بقبول وجودها على الأرض السّورية، وقد واجهت العمل العسكري منذ اللّحظة الأولى للدّخول (معركة ميسلون)، وقد واجهت السّلطات الفرنسيّة مقاومة عنيفة من

١. الحمش، منير، اقتصاديات التجارة الداخلية في سورية، ص٩٢.

٢. الشريف، منير، قصة الأرض في سورية، ص٩٠.

٣. الكاج، نضال، دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي، (١٩٢٠-١٩٤٦م)، ص٤٦.

السّوريّين الّذين استنكروا وجودهم فهبت الثوّرات في كلّ أرجاء سورية لمقاومة المحتلّ، ومحاولة إخراجه من الأرض السّوريّة، ولكنّ التّفاوت في العدد، والعدّة بين المقاومين، والمحتلّين جعل الغلبة للفرنسيّين في بادئ الأمر[١].

انتقل النّضال التّحرّري السّوريّ إلى المرحلة السّياسيّة الّذي قادته الكتلة الوطنيّة، والّذي انتهى بالاستقلال، وذلك بعد جهاد طويل ضدّ المحتلّين الفرنسيّين، ويمكننا القول إنّ حجم الخسائر الّتي منيت بها فرنسا في سورية الّذي كان لها أثرٌ سلبيٌّ كبيرٌ حتّى أصبحت مثار نقاش في البرلمان الفرنسيّ نفسه «**كان الرّاديكاليّون، والاشتراكيّون في مجلس النّواب الفرنسيّ قد انتقدوا ميزانيّة الحربيّة الفرنسيّة، والسّياسة المتّبعة في سورية، وطلبوا أن يكفّ المموّلون الفرنسيّون عن دفع الملايين من الفرنكات سنويًّا لاحتلال سوريّة، وأكّدوا أنّه خير لهيبة فرنسا، ونفوذها أن تنفق هذا المال في سبيل الأبحاث العلميّة، وأن يعترف بحقّ السّوريّين في طلبهم للحكم الذّاتيّ**»[٢].

لم تستطع فرنسا على ما يبدو إدراك الحقائق على الأرض فهي فور دخولها سورية شكّلت حكومة سورية حكمت بشكل صوريّ، وسارعت في الوقت نفسه إلى تشكيل بعثة انتدابيّة جعلتها النّاظم الحقيقيّ لجميع السّلطات، والأعمال الحكوميّة، والتّشريعيّة.

لم تجن فرنسا من سياستها الاستعماريّة في سورية سوى مشاعر الكراهيّة من الشّعب السّوريّ اتّجاه المحتلّ الفرنسيّ[٣]، ولم تستطع البقاء في هذه البلاد الّتي ما تعوّدت الاستكانة للمحتلّين عبر التّاريخ، وكما كلّ القوى المحتلّة في التّاريخ لم تجنِ سوى الهزيمة، والعار، والأيدي الملطّخة بالدّماء.

---

١. الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي، م.س، ص٢٣١.

٢. مجلة الدفاع الوطني.

٣. لا يزال السّوريّون حتّى يومنا هذا ينظرون إلى فرنسا على أنّها قوّة ظلم، وبطش، وينظرون إلى أيّ تقارب فرنسيّ سوريّ بعين الرّيبة مدفوعين، لذلك من ثقل خلفيّة تاريخ الانتداب الفرنسيّ، وهناك حيّ في دمشق يطلق عليه حيّ الحريقة، وقد أخذ اسمه من ضراوة القصف الفرنسيّ على ذلك الحيّ.

خاتمة

يتّضح ممّا سبق، وبما لا يقبل الشّكّ بأنّ الإدارة الفرنسيّة في سورية، وإن اختلفت أوجهها، وادّعاءاتها، فإنّها لم تكن إلّا قوّة احتلال بكلّ ما تعنيه الكلمة بغضّ النّظر عن تعدّد المصطلحات، ولا سيّما مصطلح (الانتداب)، وقد خلص البحث إلى النّتائج التّالية:

فشل السّياسة الفرنسيّة المعلنة في الأخذ بيد سورية، لتصبح في مصاف الدّول المتحرّرة (سياسة الانتداب).

عارضت فرنسا، وقمعت كلّ التّيّارات الوطنيّة، والتّحرّريّة في سورية، ولاحقت الوطنيّين السّوريّين.

قامت بتقسيم سورية إلى دويلات على أسس طائفيّة، ومذهبيّة، الأمر الّذي ينافي الواقع السّوريّ، وبدا كأنّه حال نشاز على الواقع المجتمعيّ.

محاولة إقصاء الحكومة السّوريّة الشّرعيّة الّتي ادّعت الوصاية عليها في ممارسة حقّها الطّبيعيّ في الإدارة، وإلغاء الكثير من قراراتها، أو تعليقها.

اّتبعت فرنسا سياسة اقتصاديّة، ونقديّة مدمّرة، ولا سيّما ربط العملة السّوريّة بالفرنك الفرنسيّ.

بقي أن أشير إلى أمر واحد، وهو أنّ الاستعمار مهما تزيّا بأزياء متباينة تبقى صورته الحقيقيّة هي النهّب، والسّيطرة، وإذلال الشعوب.

لائحة المصادر والمراجع

١. أمين، سعيد، تاريخ الاستعمار الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢. إيريك، هوبزباوم، عصر التطرفات، القرن العشرون الوجيز (١٩١٤-١٩٩١م)، ترجمة: فايز الصباغ، مؤسسة ترجمان مركز دراسات الوحدة العربية.

٣. حسن، الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، (١٩١٥-١٩٤٦م)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

٤. ستيفن، همسلي، سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

٥. سلامة، عبيد، الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧م) على ضوء وثائق لم تنشر، دار الغد، بيروت، ١٩٧١م.

٦. سليم، ريان محمد رجائي، سياسة الانتداب الفرنسي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٢م.

٧. الشريف، منير، تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجبل، دمشق، ط١، ١٩٨١م.

٨. عبد الرحمن، الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، مطبعة الضاد، حلب، ١٩٥٨م.

٩. عبد الرحيم، فريحات حكمت، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية الكبرى، (١٩١٦-١٩٢٠م) دار الراتب الجامعية، عمان.

١٠. عبد الله، حنا، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، دار البعث، دمشق، ١٩٨٤م.

١١. عزيز، درويش باسل، الإدارة في سورية تحت الانتداب الفرنسي (١٩٢٢-١٩٤٦م) رسالة ماجستير، إشراف: عبد الخالق محمد لاشين، جامعة عين الشمس، لم تنشر.

١٢. علي، اسماعيل حكمت، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م) دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.

١٣. كنج، أبو راس فؤاد، الانتداب الفرنسي ويوميات الثورة السورية الكبرى، دار رسلان للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م.
١٤. مصطفى، الشهابي، محاضرات في الاستعمار، معهد البحوث والدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٥. المعلم، وليد، سوريا التحدي والمواجهة (١٩١٨-١٩٥٨م)، مطبعة عكرمة، دمشق، ط١، ١٩٥٨م.
١٦. ــــــــــــ، سورية الطريق إلى الحرّيّة (١٩١٦-١٩٤٦م)، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.
١٧. منير، الحمش، اقتصاديات التجارة الداخلية في سورية منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
١٨. منير، الشريف، قصّة الأرض في سورية، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦١م.
١٩. نضال، الكاج، دمشق خلال فترة الانتداب الفرنسي، (١٩٢٠-١٩٤٦م) أطروحة ماجستير، إشراف: د. محمود علي عامر، جامعة دمشق، ٢٠٠٦م.
٢٠. المجلّات والدوريات
٢١. مجلة الدفاع الوطني: العدد ٨٩٨، أيلول، ١٩٢٨م.

المراجع الأجنبيّة

1. ÁLVAREZ, Ignacio - ALVARIÑO, Ossorio, la herencia colonial en la siria actual: fracturas sociales e implicaciones políticas, Universidad de Alicante, Miscelánea de estudios árabes y hebraicos. Sección Árabe-Islam, ISSN 1696- 5868, Vol. 69, 2020.
2. GUTIÉRREZ DE TERÁN, Ignacio. Estado y confesión en Oriente Medio: el caso de Siria y Líbano. Religión, taifa y representatividad. Madrid: Cantarabia/ UAM, 2003.